

مسيحيو فلسطين.. ضحايا الصلف الإسرائيلي والصمت الدولي

إسرائيل نجحت في تحريف الصراع في فلسطين بالتركيز على طابعه الديني



أقدم مجتمع مسيحي في العالم

محاصرة وسط سكان مسلمين يهيمون على الشرق الأوسط. ولا يخدم تواجد المسيحيين الفلسطينيين هذا الهدف. ولقد نجحت إسرائيل، نتيجة تضافر عوامل فلسطينية وإقليمية ودولية كثيرة، في تحريف النضال في فلسطين وإبرازه كصراع ديني رغم أنه في حقيقته وعمله نضالاً من أجل اقتك الحقوق السياسية والإنسانية ضد الاستعمار. المسيحيون الفلسطينيون هم مواطنون لعبوا دوراً مهماً في تحديد الهوية الفلسطينية الحديثة من خلال مقاومتهم وروحانيتهم وتشبثهم بأرضهم ومقدساتهم ومساهماتهم الفنية والثقافية ومعرفتهم العلمية المتنامية. التحديات التي يواجهها المسيحيون في فلسطين هي حلقة مهمة من حلقات الاحتلال الإسرائيلي، وإذ تتجدد قوى سياسية وحقوقية وإنسانية كثيرة في العالم من أجل منع إسرائيل من استبعاد أقدام جماعة مسيحية في العالم، فإن ذلك يتطلب أيضاً بلورة فهم وطني لصمود الفلسطينيين ومقاومتهم لا يستبعد ولا يقضي دور المسيحيين في صياغة الهوية العربية الفلسطينية.

مثل المسلمين في غزة، يبقى هؤلاء المسيحيين معزولين عن بقية العالم، بما في ذلك الأمان المقدسة في الضفة الغربية. وكل سنة يسعى المسيحيون في غزة للحصول على إذن من الجيش الإسرائيلي للانضمام إلى احتفالات عيد الفصح في القدس وبيت لحم. في أبريل 2019، لم يحصل سوى 200 مسيحي على التصريح شرط ألا يقل سنهم عن 55 عاماً. تهدف إسرائيل إلى ما أكثر من ذلك. فمن خلال فصل المسيحيين الفلسطينيين عن بعضهم البعض وعن أماكنهم المقدسة (في حالة المسلمين)، تامل الحكومة الإسرائيلية في إضعاف الروابط الاجتماعية والثقافية والروحية التي تمنح الفلسطينيين هويتهم الجماعية. ترتكز استراتيجية إسرائيل على فكرة أن مجموعة العوامل من قبيل الصعوبات الاقتصادية الهائلة والحصار الدائم ونظام الفصل وانهايار العلاقات المجتمعية والروحية ستخرج جميع المسيحيين من وطنهم في النهاية. وتريد إسرائيل تقديم "الزراع" في فلسطين باعتباره صراعاً دينياً حتى تتمكن من تقديم نفسها كدولة يهودية

فهم سبب الاختفاء التدريجي للسكان المسيحيين في فلسطين أحد الأهداف الرئيسية لهذا البحث. وخلصت الدراسة إلى أن "ضغط الاحتلال الإسرائيلي، والسياسات التمييزية، والاعتقالات التعسفية، ومصادرة الأراضي تضاف إلى الشعور العام باليأس في صفوف المسيحيين الفلسطينيين، الذين وجدوا أنفسهم في "وضع لم يعد بإمكانهم رؤية مستقبل لأبنائهم أو لأنفسهم فيه". ولا تعدّ الادعاءات التي تزعم مغادرة المسيحيين الفلسطينيين لبلادهم بسبب التوترات الدينية المشتعلة بينهم وبين إخوانهم المسلمين صحيحة. يمكن اعتماد غزة كمثال آخر. يعيش 2 بالمائة من المسيحيين الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر. عندما احتلت إسرائيل غزة في 1967، كان 2300 مسيحي موجودين في المنطقة. وانخفض هذا العدد اليوم حيث لا يتجاوز 1100. وبذلك، قضت سنوات من الاحتلال والحروب والفتنة والحصار القاسي على مجتمع يحمل جذوراً يرجع تاريخها إلى أكثر من ألفي سنة.

جزريا بعد يونيو 1967، وبعد انطلاق إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري في يونيو 2002. وتعرض المسيحيون الفلسطينيون الذين كانوا موجودين في بيت لحم للترحيل بأعداد كبيرة من مدينتهم التاريخية. وحسب تقديرات فيرا بابون، رئيسة بلدية بيت لحم من نوفمبر 2012 إلى مايو 2017، انخفض عدد السكان المسيحيين في المدينة في العام 2016 ليصبح في حدود 12 بالمائة من العدد الجملي بعد أن كان في حدود 86 بالمائة، وأصبح عدد المسيحيين لا يتجاوز 11 ألف شخص. وبناء على هذه المؤشرات العديدة، يمكن أن نبيّن الصلة بين تراجع عدد السكان المسيحيين في فلسطين وبين الاحتلال الإسرائيلي ونظام الفصل الواضح ضد المجتمع العربي، المسيحي والإسلامي، في فلسطين. أجرت دراسة نظمتها كلية دار الكلمة في بيت جالا بالضفة الغربية قبل نشرها في ديسمبر 2017 مقابلات مع حوالي ألف فلسطيني، كان نصفهم من المسيحيين والنصف الآخر من المسلمين. ومثل

إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب "صفقة القرن"، يوم 28 يناير الماضي، أعاد القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمامات العربية والدولية، سواء من ناحية المواقف المنسدة بالصفقة، أو من زاوية محاولة تلمس حلول للوضع الذي سببته عن خطة ترامب، ومع ذلك لم تحظ وضعية المسيحيين الفلسطينيين باهتمام يتناسب مع التحديات المطروحة عليهم، رغم أنهم يمثلون مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع الفلسطيني، زود القضية بمجموعة مهمة من نخبها السياسية والثقافية، فضلاً عن كون إيمانهم بعدالة قضيتهم أصفى عليها طابعا وطنيا وإنسانيا.

بيت لحم (فلسطين) - المؤشر الأول الدال على وضعية المسيحيين الفلسطينيين اليوم هو المؤشر العددي، حيث أشارت دراسات كثيرة إلى أن أعداد المسيحيين في الأراضي الفلسطينية تراجمت منذ النكبة الفلسطينية، عام 1948، بعد تهجير أكثر من 50 ألف مسيحي، وحيث قامت إسرائيل بالاستيلاء على أكثر من نصف الممتلكات المسيحية في مدينة القدس. ويعد النكسة، في العام 1967، تزايدت المصادرات الإسرائيلية لأماك المسيحيين، ووصلت إلى 30 بالمائة، وكان من أبرز الأمثلة على هجرة المسيحيين؛ مغادرة ما يناهز 55 ألف مسيحي مدينة رام الله بالضفة الغربية إلى الولايات المتحدة، وبذلك لم يتبق في المدينة سوى 1600 مسيحي. ولذلك اعتبر تراجع عدد السكان المسيحيين في فلسطين مسألة تتدر بخطر داهم، إذ يتعرض أقدم مجتمع مسيحي في العالم لتضيقات تقترب من التطهير العرقي، وكل ذلك ناتج عن الاحتلال الإسرائيلي.

من خلال فصل المسيحيين عن بعضهم بعضاً، تأمل إسرائيل بإضعاف الروابط التي تمنح الفلسطينيين هويتهم الجماعية

وفي تعريفه للمكون المسيحي في فلسطين، قال الأمين العام لهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، حنا عيسى، إن "الأراضي الفلسطينية تضم 13 طائفة مسيحية، هي الروم والكنائليك واللاتين والروم الأرثوذكس والبروتستانت والسيريان والأرمن والأقباط والأحباش والموارنة والشركس، وطوائف أخرى عديدة، وكل هؤلاء يشكلون ما نسبته 20 بالمائة من مجموع تعداد الشعب الفلسطيني". وأضاف حنا عيسى "مسيحيو القدس، مثلهم مثل مسيحيي بيت لحم وبيت جالا وبيت ساجور ورام الله وغيرها، يتعرضون لمحنة حقيقية هي الهجرة المتفاقمة، التي تتجاوز بكثير

تركيا.. المساعدات رسمية أو لا تكون

أه وهم يلجأون إلى وسائل براغماتية من الإيثار، مثل الشركات التي قدمت تبرعات لمؤسسات تابعة للجيش بعد الانقلاب على صعود التيار الإسلامي في عام 1997. هذه الشركات توجه تبرعاتها اليوم إلى المؤسسات والجمعيات المرتبطة بحكومة حزب العدالة والتنمية.

عقلية الدولة التركية في تنظيم المساعدات، تنظر إلى نفسها على أنها التي تقرر من يمكنه المشاركة في تضفيد الجراح

في الإيثار الاستبدادي، يكون لدى الدولة سلطة أن تقرر ما إذا كان عمل ما يدخل في إطار العمل الخيري أم لا. ومن ثم، فإن العمل الخيري ليس فعلاً منياً في الإيثار الاستبدادي. على سبيل المثال، في تركيا اليوم، سيجد أعضاء أي جماعة أو منظمة أنفسهم في السجن إذا حاولوا أن يفعلوا شيئاً غير مضر، مثل جمع ألعاب الأطفال المستعملة لإرسالها إلى الأطفال والرُضع القابعين في السجون. وورثت تركيا الحديثة النهج ذاته في الإيثار من الماضي. فضلاً عن ذلك، فإن مواطنيها تبثوا هذا النهج واستوعبوه بالكامل.

قصت ما حدث عندما داهمت الشرطة التركية منزلاً في أوائل السبعينات (المقتبس من مقال للأكاديمية سيغال يوكلار)، "في اللحظة التالية، التفت بناظري من اليسار إلى اليمين، أبحث عن جار. عندما دوهمت شفتي، بدت البنائة كأنما لا أحد يعيش فيها... جميع الستائر أغلقت على الفور. جميع أبواب الدخول ظلت مغلقة حتى انتهت المداهمة. لم ينظر أي شخص حتى من بيت الدرج. الأشخاص الذين كان عليهم أن يخرجوا أجلوا أشغالهم. كل هذا فقط لأنهم كانوا خائفين من أن اطلب من أحدهم المساعدة، أو أن اطلب منهم ملاًداً". وبعد مرور 50 عاماً، لم يتغير شيء.

عندما تجد نفسك تحت حطام مبنى سكني منهار، بناء مقاول فاسد، سيكون هناك دائماً أناس يهرعون لمساعدتك ونجدتك. لكن أحداً لن يهتم عندما تجد نفسك في مواجهة نظام ظالم من الشرطة الباطشة والقضاء المنحازين. هناك إطار أدبي واسع لأشكال العمل الخيري المحاييد والبريء. هذا الإطار الأدبي يقول لنا إن جميع أشكال العمل الخيري هي في واقع الأمر سياسية، وإن النظام السياسي وثقافة البلاد يرسمان ملامح هذه الأشكال. ومن ثم فإن الأتراك يفضلون الشكل الاستبدادي من الإيثار، والذي يستبعد الضحايا الذين قد يتسببون في مخاطر سياسية عليهم إذا ساعدوهم.

يحب المجتمع التركي. يسمح مثل هذا النوع من الإيثار للناس بالانخراط في أعمال مفيدة للمجتمع، من دون إثارة غضب الدولة منهم. كما أنه يستبعد أشكالاً أخرى من الاستجابة الإنسانية. المواطن التركي العادي يطفى أضواء منزله عندما تداهم الشرطة منزل جارهم، ويمتنع عن إلقاء التحية على جارته عندما تفضل من القطاع العام بقرار حكومي بعد محاولة الانقلاب الفاشلة.

ووصفت الكاتبة اليسارية سيفجي سويسال هذا السلوك وصفاً دقيقاً عندما



في انتظار جمعيات أردوغان

هذه العقلية تُشرعن عدم الانخراط في أي مشكلة عندما تكون الدولة هي المسؤولة عنها. وبالنسبة للمواطن التركي العادي، فإنه يسعى دائماً إلى أشكال من الإيثار والتضامن اللذين ليس فيهما أي خطر سياسي. ولدى المواطن التركي شغف بالتبرع لبناء مسجد أو تنظيم دروس في القرآن، أو شراء طوابع الهلال الأحمر، أو الإسهام في نفقات إنشاء مسج أولمبي جديد، أو المشاركة في يانصيب الهلال الأخضر. هذه أمثلة ممتازة على العمل الخيري الخالي من المخاطر السياسية، والذي

المنافشات التي أعقبت زلزالاً مدمراً بقوة 6.8 درجة، وقع في معمورة العزيز في الرابع والعشرين من يناير الماضي، سلطت الضوء على الكثير من الجوانب المرتبطة بالسياسة والشعب في تركيا، وأمطت اللثام عن النظر الرسمي الانتقائي للمساعدات في الحالات الإنسانية الطارئة.

غوكهان بابجيك
كاتب تركي



أطلقت وسائل إعلام وجمعيات خيرية عدداً كبيراً من حملات الإغاثة، في أعقاب الزلزال الذي قتل 41 شخصاً في معمورة العزيز. ويثبت هذا من جديد أن الأتراك يتمتعون بحساسية شديدة تجاه الحالات الإنسانية الطارئة، نظراً لأن تلك القضايا لا تشكل أي خطر سياسي. والمفارقة أن الدستور التركي به تصور كامل لهذا السلوك، حيث أن هذا الدستور هو إرث انقلاب عام 1980 والعصبة العسكرية الحاكمة التي أفرزها ذلك الانقلاب. وينص الدستور التركي في تمهيدته على أن "يكون جميع المواطنين الأتراك متحدين على الشرف والفخر الوطني، وفي الفرح والحزن القومي، وفي حقوقهم وواجباتهم تجاه وجودهم كأمة، في المسرات والمضرات، وفي كل مظهر من مظاهر الحياة الوطنية". وقد تبسود العلاقة بين ذلك التمهد وسلوك المجتمع التركي تجاه القضايا